



Distr.
GENERAL

A/41/282
14 April 1986
ARABIC
ORIGINAL : ENGLISH



الأمم المتحدة الجمعية العامة

الدورة الحادية والأربعون
البنود ٦٣ و ٧٠ و ٧١ و ٩٠ و ١٢٧ و ١٣٢ و ١٣٦ من القائمة الاولى*
استعراض وتنفيذ وثيقة إختتام الدورة
الاستثنائية الثانية عشرة للجمعية العامة
استعراض تنفيذ الإعلان المتعلق بتعزيز
الامن الدولي
تنفيذ أحكام الامن الجماعي الواردة في ميثاق
الأمم المتحدة لحفظ السلم والامن الدوليين
ما للإعمال العالمي لحق الشعوب في تقرير
المصير وللإصرار في منح الاستقلال للبلدان
والشعوب المستعمرة من أهمية لضمان حقوق
الإنسان ومراعاتها على الوجه الفعال
تسوية المنازعات بين الدول بالوسائل السلمية
تقرير اللجنة المختصة لموضوع صياغة اتفاقية
دولية لحظر تجنيد المرتزقة واستخدامهم
وتمويلهم وتدريبهم
تطوير وتعزيز حسن الجوار بين الدول

مذكرة شفوية مؤرخة في ١١ نيسان/ابريل ١٩٨٦
وموجهة الى الامين العام من القائم بالاعمال
المؤقت للبعثة الدائمة لافغانستان لدى
الامم المتحدة

يهدى القائم بأعمال جمهورية أفغانستان الديمقراطية لدى الأمم المتحدة
تحياته الى الامين العام للأمم المتحدة ويتشرف بإحالة نص رسالة رابطة المحامين
جمهورية افغانستان الديمقراطية .

كما يتشرف بأن يطلب تعميم هذه الرسالة بوصفها وثيقة رسمية من وثائق
الجمعية العامة في اطار البنود ٦٣ و ٧٠ و ٧١ و ٩٠ و ١٢٧ و ١٣٢ و ١٣٦ من القائمة
الاولية .

. A/41/50/Rev.1

*

المرفق

رسالة مؤرخة في ١٩ كانون الثاني/يناير ١٩٨٦
وموجهة الى الأمين العام من رابطة المحامين
بجمهورية أفغانستان الديمقراطية

نحن الممثلين المنتخبين للمحامين في جمهورية أفغانستان الديمقراطية المشاركين في المؤتمر التأسيسي لرابطة المحامين بجمهورية أفغانستان الديمقراطية المنعقد في ١٩ كانون الثاني/يناير ١٩٨٦ في مدينة كابول ، نبعث اليكم بتحيات قلبية من المحامين في جمهورية أفغانستان الديمقراطية .

وإذ تعمل رابطة المحامين بجمهورية أفغانستان الديمقراطية ، بوصفها منظمة اجتماعية ، على توحيد المحامين في البلاد جماعات وأفراداً ، فإنها تتوخى الأهداف التالية :

زيادة الوعي القانوني للجماهير ، وجعلها على دراية بأحكام القوانين بحقوقها وواجباتها ، وإطلاع المصادر القانونية الأفغانية على تطور القوانين في العالم وقوانين البلدان الأجنبية ، وبذل جهود مشتركة في إطلاع المصادر القانونية الأجنبية على النظام القانوني في البلاد ، وإقامة صلات ثنائية ومتعددة الأطراف مع دوائر المحامين على الصعيد الدولي تطويراً وتعزيزاً لروابط الصداقة والتفاهم والثقة والتعاون بين المحامين الأفغان والمحامين بالبلدان الأجنبية وفي المنظمات الدولية .

وعلى الساحة الدولية تؤيد رابطة المحامين في جمهورية أفغانستان الديمقراطية إقامة نظام قانوني جديد يماغ على أساسه نظام العلاقات الدولية القائم على الإحترام المتبادل وعدم تدخل الأطراف في الشؤون الداخلية للأطراف الأخرى . ومن الضروري أن تؤمّن القوانين المعاصرة المشتركة بين الدول وفق نظام جديد من شأنه أن يتيح التعايش بين بلدان العالم كافة في جو من التكافل والتعاون بغض النظر عن نظمها الاجتماعية - الاقتصادية أو السياسية . وبوسع منظمة الأمم المتحدة أن تقوم بدور فعال للغاية في هذا المجال .

وأهم من هذا كله ، فنحن على قناعة بأنه ينبغي للمحامين في العالم أن يحولوا دون نشوب كارثة حرب عالمية جديدة ، ومن ثم فنحن نعارض سباق الاسلحة فيما

نؤيد تخفيض المخزونات القائمة من الاسلحة النووية وصولا الى القضاء الكامل والناجز عليها . وفي هذا السياق ، نعلن تأييدنا لمقررات محادثات جنيف المعقودة في ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٥ بين زعيمي الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة .

ونؤيد أيضا إقامة نظام اقتصادي وإعلامي دولي جديد آملين في استحداث معايير قانونية جديدة في هذه المجالات .

وتعلمون ان حربا غير معلنة قد فرضت على بلدنا لسوء الحظ من جانب الدواشر الامبريالية ، كما تعلمون أكثر من غيركم أن حكومة باكستان ، قامت ، خلافا للمادة ٣ (٦) من مرفق القرار ٢٣١٤ (د - ٣٩) الذي اتخذته الجمعية العامة للأمم المتحدة بجلستها المعقودة في ١٤ كانون الاول/ديسمبر ١٩٧٤ ، بتعريض بلدنا للعدوان بمشاركة وهيمنة من جانب الولايات المتحدة . ويقوم هذان البلدان بإرسال جماعات منظمة وعصابات مسلحة الى بلدنا لممارسة التخريب واقتراف أعمال ارهابية حتى ليوجد الآن بالذات أكثر من ١٢٠ معسكرا للتدريب لعصابات الثورة المضادة ، في أراضي باكستان وفي البلدان المجاورة الاخرى حيث يتولى معلمون أمريكيون وصينيون وباكستانيون وغيرهم تعليم طرق التعذيب والقتل والنهب والتخريب والتدمير والاعمال الإرهابية يلقنونها في هذه المعسكرات لعصابات الثورة المضادة .

ان المحامين في جمهورية افغانستان الديمقراطية يلتمسون من لجنة حقوق الانسان التابعة للأمم المتحدة ان تقوم ، بصورة غير منحازة ، بإدانة هذه الاعمال المنافية لحقوق الانسان .

وبوصفك أمينا عاما للأمم المتحدة فان أمامك دورا مهما تضطلع به في حفظ السلم والامن الدوليين وتعزيزهما وانك اذ تعالج المشاكل المحدقة ببلادنا باهتمام جاد وعميق فقد اكتملت درايتك بها ومن ثم فمحامو جمهورية افغانستان الديمقراطية يولون تقديرا كبيرا للجهود التي تبذلها للتوصل الى حل سياسي للمشاكل المحدقة بافغانستان .

ان المحامين في جمهورية افغانستان الديمقراطية يؤازرون كذلك المقترحات الواقعية والبنائة التي طرحتها حكومة جمهورية افغانستان الديمقراطية في ١٤ ايار/مايو ١٩٨٠ وفي ٢٤ آب/أغسطس ١٩٨١ بشأن حل المشاكل المحدقة بافغانستان ، ونحن نكرر تأييدنا أيضا لمحادثات جنيف التي جرت تحت اشراف ممثلك ، ويحدونا الامل في ان تمهد محادثات جنيف السبيل لمحادثات مباشرة تجرى بيد جمهورية افغانستان الديمقراطية وبين جارتيهما ، وهما باكستان وايران .

وإذا كنا نحبّ إقامة علاقات سلمية مع جيراننا ومع سائر بلدان العالم ، إلا أن جارتينا ، باكستان وإيران ، فضلا عن تدخلهما وعدوانهما على أراضي بلادنا ، تحولان دون أن يعود إلى جمهورية أفغانستان الديمقراطية عدد من مواطنينا المخدوعين الذين باتوا يرغبون في العودة إلى وطنهم .

ومحامو جمهورية أفغانستان الديمقراطية على قناعة بأن الذين غادروا وطنهم الحبيب وباتوا يعيشون حياة من التشرد في الخارج ، يمكنهم العودة إلى وطن أجدادهم دون قلق أو خشية ، بمقتضى مرسوم العفو العام الصادر عن رئاسة مجلس الثورة لجمهورية أفغانستان الديمقراطية في ١٨ حزيران/يونيه ١٩٨١ . كما أن دولة جمهورية أفغانستان الديمقراطية تضمن لهؤلاء حياتهم وممتلكاتهم فضلا عن تأمين عائلاتهم وضمان حريتهم وسبل العمل الشريف لهم ، وفي بلادنا صكوك قانونية محددة بشأن ضمانات حقوقهم وحمايتهم .

والى جانب ذلك ، فقد صادق مجلس الثورة على إعلان تاريخي في دورته الاستثنائية بتاريخ ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٥ ، وبموجب هذا الإعلان يرحب الوطن بقلب مفتوح وفي أمن كامل ، وبغير تفرقة أو تمييز ، بجميع المواطنين الأفغان المقيمين في الخارج ، وذلك في سبيل بناء أفغانستان الجديدة الديمقراطية والمستقلة ، وللحفاظ على كرامة كل منهم كإنسان .

وبمقتضى نص الإعلان المذكور ، تعرب جمهورية أفغانستان المستقلة عن استعدادها للقبول بعفو يمكن إقراره ، ويقوم على أساس من المبادئ ، ويتوسل بالمرونة ، في سبيل التوصل إلى اتفاق وتراض على الصعيد الوطني ، وانطلاقا من المصالح الوطنية للبلاد ولكي يسود السلم والأمن ربوع الوطن .

كما تعرب جمهورية أفغانستان الديمقراطية عن استعدادها لإجراء محادثات مع جميع العناصر ما بين الذين يناصبوننا أشد العداوة أو الذين يستشعرون الندم على ما أتوه من أفعال معادية للوطن ومضادة للثورة . ومن ثم فقد أعلن مجلس الثورة لجمهورية أفغانستان الديمقراطية بأن السلطة القائمة في الدولة لن تكون حكرا فقط على حزب الشعب الديمقراطي في أفغانستان . وقد بدأ بالفعل تنفيذ هذه القرارات ، فانضم إلى تشكيل مجلس الوزراء في ٢٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٥ عدد كبير من ممثلي الشعب الأمناء ، من غير الأعضاء في حزب الشعب الديمقراطي لأفغانستان ، كما انضموا منذ ثلاثة أيام فقط إلى تشكيل مجلس الثورة لجمهورية أفغانستان الديمقراطية . ويأتي

هذا النهج الجديد لمالح توسيع الاسس الاجتماعية التي نهضت عليها سلطة الدولة وبما يحقق السلم والامن الكاملين في البلاد . وان المحامين في جمهورية أفغانستان الديمقراطية يؤكدون مجددا على هذه السياسة الجديدة ويولونها ترحيبهم الحار .

وفي سياق عام ١٩٨٥ انعقدت في بلادنا اللويا جيرغا المؤلفة من ممثلي الشعب الافغاني من ٢٣ الى ٢٥ نيسان/ابريل ١٩٨٥ ، وبدأت انتخابات الهيئات المحلية التي تمارس سلطات الدولة والادارة . ومن أسف ان وسائط الاتصال الجماهيرية في البلدان الغربية قد التزمت الصمت حيال هذه التغيرات جميعا . وعليه نرجوكم إيصال صوت المحامين في جمهورية افغانستان الديمقراطية الى ممثلي البلدان الاعضاء بالامم المتحدة ، كما نود أن تعمم هذه الرسالة بوصفها وثيقة رسمية من وثائق منظمة الامم المتحدة .

المؤتمر التاميمي
لرابطة المحامين
لجمهورية أفغانستان الديمقراطية
